

قيود أبل تمتد إلى مبيعات الإنترنت

الصين، لمدة أسبوعين لتقليل مخاطر انتقال فيروس كورونا. وكتب الرئيس التنفيذي للشركة تيم كوك في رسالة نشرت على موقع الشركة على الإنترنت "سنغلق جميع متاجر البيع بالتجزئة خارج الصين حتى 27 مارس". وأضاف "في جميع مكاتبنا، سوف تنتقل إلى ترتيبات عمل مرنة في جميع أنحاء العالم خارج الصين، وهذا يعني أن أعضاء الفرق يجب أن يعملوا عن بعد إذا سمحت وظفتهم". وأكد أنه يمكن للزبائن مواصلة التسوق على موقع أبل على الإنترنت، وأن صفحة الدعم ستستمر في العمل للخدمة واستكشاف الأخطاء وإصلاحها.

400
مليار دولار فقدتها القيمة السوقية لأبل نتيجة الوباء لتصل إلى 1.03 تريليون دولار

تراجعت قيمة أبل السوقية بنحو 400 مليار دولار في الأسابيع الماضية نتيجة تداعيات الوباء وهي تقف على مشارف النزول عن حاجز التريليون دولار، حيث بلغت في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي 1.03 تريليون دولار.

وكانت أبل قد أعادت فتح جميع متاجرها التجارية 42 في الصين في 13 مارس، بعدما أشارت إلى تراجع المرض بشكل ملحوظ في البلاد التي كانت مصدر انطلاق الفيروس.

وكتب كوك في رسالته أن تبرعات الشركة للاستجابة العالمية لفيروس كورونا للمساعدة في علاج المرضى وتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية وصلت حينها إلى 15 مليون دولار.

ونكر أيضا أن عمال التجزئة المؤقتين سيستمر في تلقي أجورهم وفقا لساعات عملهم المعتادة، وأنه تم تنفيذ سياسات إجارة الشركة لتغطية فترة الراحة اللازمة للتعافي من المرض.



سان فرانسيسكو - أعلنت شركة أبل الأمريكية، أمس، عن فرض قيود على عدد أجهزة الكمبيوتر اللوحي آيباد والهاتف الذكي أيفون التي يمكن لأي عميل شراؤها عبر الإنترنت خلال الأسبوع الحالي. وأرجعت السبب إلى المصاعب التي تواجهها الشركة في إنتاج الأجهزة نتيجة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19). وكانت الشركة قد قررت في وقت سابق إغلاق جميع متاجرها التقليدية للحد من تفشي الوباء، وتكر موقع سي نت دوت كوم المتخصص في موضوعات التكنولوجيا أنه أصبح غير مسموح لأي شخص شراء أكثر من جهاز أيفون أو آيباد من متجر أبل عبر الإنترنت.

ويشمل هذا القيد أجهزة أيفون 8 وأيفون 8 بلس وأيفون اكس. آر وأيفون 11 وأيفون 11 برو وأيفون 11 ماكس، إلى جانب أجهزة آيباد برو الجديدة التي تم الكشف عنها الأربعاء الماضي.

ولن تضع الشركة أي قيود على العدد الذي يمكن شراؤه من قبل الزبائن لأجهزة الكمبيوتر ماك بوك أير أو الكماليات الخاصة بأجهزة أبل.

وكانت آخر مرة فرضت فيها شركة أبل قيودا على مبيعات أجهزتها في عام 2007، عندما نفذ مخزون أجهزة أيفون الأصلية.

وكانت أبل قد حذرت في الشهر الماضي من احتمال فشلها في تحقيق الإيرادات ربع السنوية المتوقعة بسبب تأثيرات فيروس كورونا المستجد على عملائها ومنشأتها الإنتاجية في الصين التي تعتبر أكبر مركز لإنتاج أجهزة أيفون وأكبر سوق لها في العالم.

وفي شهر يناير الماضي أغلقت الشركة جميع متاجرها في الصين، بسبب تفشي فيروس كورونا، قبل أن تعيد فتحها بعد ذلك مع انحسار مخاطر الفيروس في الصين.

وأعلنت أبل في 13 مارس الجاري أنها ستغلق جميع متاجر التجزئة التابعة لها، باستثناء تلك الموجودة في

المناطق المحيطة بالمشرفين المستقبليين. كما أن طباع المستهلكين ستكون قد تغيرت بشكل كبير بعد هذه الصدمة. ومن المستبعد العودة إلى سهولة الاختلاط مع الغرباء في التجمعات الحاشدة في الأسواق والحانات والمراقص.

دول التسوق الإلكتروني تقدم النموذج المستقبلي لمواجهة طوارئ كورونا

تجارة الإنترنت تتولى دور الجيوش في أوقات الكوارث



جيش دولة أمازون يتصدى للأزمة

هذه الأزمة، فقد سبق أن رفعت الحد الأدنى لأجر ساعة العمل في الأسبوع الماضي إلى 17 دولارا من 15 دولارا.

كما أعلنت خططا لتوظيف 100 ألف عامل مخزن وتوصيل طلبات في الولايات المتحدة في ظل انفجار طلبات الشراء عبر الإنترنت بسبب تفشي الفيروس.

ويبدو من المؤكد أن قطاع تجارة التجزئة العالمي لن يعود إلى ما كان عليه قبل أزمة تفشي فيروس كورونا، حيث سيجد الكثير من متاجر الشارع العام صعوبة في استئناف نشاطها، بسبب المتاعب التي كانت تواجهها قبل الأزمة. ومن المرجح أن تتراجع الضغوط الحكومية على شركات التجارة الإلكترونية، بعد أن تؤدي دورا كبيرا في تخفيف تداعيات أزمة الوباء. وقد تعبرها عمقا استراتيجيا في ظل تزايد احتمالات وقوع كوارث وأوبئة أخرى في المستقبل.

كما أن طباع المستهلكين ستكون قد تغيرت بشكل كبير بعد هذه الصدمة. ومن المستبعد العودة إلى سهولة الاختلاط مع الغرباء في التجمعات الحاشدة في الأسواق والحانات والمراقص.

بـ"الشارع العام" وكانت الحكومات تبذل جهودا كبيرة لإنقاذها.

ويسود الآن تشاؤم في إمكانات إنقاذ الملايين من المتاجر والمقاهي والمطاعم والحانات في شوارع المدن بعد أزمة تفشي الوباء، لأنها كانت تعاني أصلا من قلة الزبائن والإيرادات.

ويرجع خبراء عدم عودة أكثر من 30 ألفا من المتاجر والمحلات والمقاهي والحانات في بريطانيا لوحدها، إلى نشاطها السابق بعد زوال أزمة كورونا، لأنها كانت تكافح أصلا من أجل البقاء. وقال جيف بيزوس، الرئيس التنفيذي للشركة وأغنى رجل في العالم، "وقتي وتفكيري منصبان حاليا على فيروس كورونا، وكيف يمكن لشركة أمازون أن تضطلع بدورها على أتم وجه".

ويشير بيان صادر عن أمازون إلى أن العاملين بالساعة في مخازن أمازون في الولايات المتحدة سيتقاضون ضعف أجورهم عن ساعات العمل الإضافية بعد ساعات العمل العادية الأربعة، وهو ما يكشف حاجة أمازون إلى المزيد من العمل لمواجهة الطلب المتزايد.

ويست هذه هي المرة الأولى التي ترفع فيها أمازون أجور العاملين خلال

ويمكن لتلك الشركات بسهولة توسيع نطاق أعمالها في أوقات الطوارئ مثل أزمة انتشار فيروس كورونا حاليا. وهي لا تحتاج سوى إلى زيادة عدد العاملين في المخازن وشبكات التوصيل إلى المنازل، وهي مهمة سهلة نسبيا لديهم مشاكل صحية في أوقات الطوارئ والكوارث.

ويشهد التسوق الإلكتروني في الأسابيع الأخيرة نموا كبيرا بسبب التزام مئات الملايين من الأشخاص بالبقاء في منازلهم طوعا أو قسرا لمواجهة تفشي الوباء. وقد دفع ذلك عملاق التجارة الإلكترونية أمازون إلى طلب المزيد من العاملين وتشغيل موظفيه لساعات إضافية.

وقد أعلنت الشركة، أمس، أنها سترفع أجر ساعات العمل الإضافي للعاملين في مخازنها في الولايات المتحدة مع محاولة أكبر متجر للبيع عبر الإنترنت في العالم لتلبية الطلب المتسارع من المستهلكين الملازمين لبيوتهم في خضم تفشي فيروس كورونا.

وكانت البيانات في الدول المتقدمة تشير إلى موت تدريجي للمتاجر والنشاطات والخدمات، التي تعرف

كشفت قطاع التسوق الإلكتروني، في ذروة شلل الاقتصاد العالمي الناجم عن القيود الاستثنائية لحركة الأفراد أنه يمثل نموذجا مستقبليا لمواجهة الطوارئ والأزمات والكوارث بفضل بنية التخزين والنقل الهائلة التي راكمها على مدار العتدين الماضيين.



لندن - يبدو أن تفشي وباء فيروس كورونا عجل اختتام عناصر هيمنة التجارة الإلكترونية، التي كانت تواجه مقاومة شديدة وقيودا من الحكومات وقطاعات التجارة التقليدية لمنع ذلك التحول، بسبب مخاوف من فقدان الوظائف وإغلاق المتاجر.

لكن أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد يمكن أن تعجل بإعطاء زخم لوتيرة هيمنة عمالقة التجارة الإلكترونية مثل أمازون وعلي بابا وتظلماتها المحلية في أنحاء العالم بسبب قدراتها اللوجستية الهائلة، التي تخفف من وقع الأزمات.

وكانت تلك المهام في أوقات الأزمات توكل إلى الجيوش والقوات الأمنية وشبكات الدفاع المدني لإيصال الحاجات الضرورية إلى المسنين والذين لديهم مشاكل صحية في أوقات الطوارئ والكوارث.

وتستطيع شركات التجارة الإلكترونية اليوم التصدي لهذه المهمة لأنها مجربة وتستند إلى بنية تحتية متينة تشمل سلاسل التوريد والمخازن الكبرى واساطيل النقل الكبرى من الطائرات والسفن، إضافة إلى اعتمادها على أحدث التقنيات الذكية.



واشنطن تضخ 4 تريليونات دولار لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي

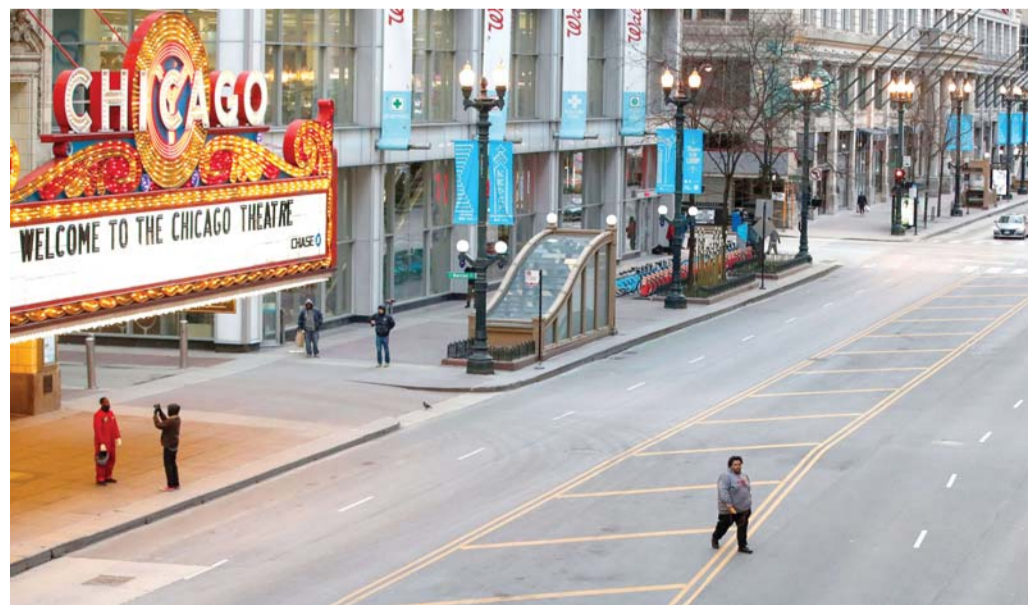
العمالين وإلى العائلات التي تعمل بجد". ورغم فشل الكونغرس في التوصل إلى اتفاق، مساء الجمعة، كما كان يدعو إليه زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل، الذي أبدى "إعجاب" بسرعة تقدم المفاوضات. وقال إن الديمقراطيين والجمهوريين ومفاوضي البيت الأبيض "يواصلون العمل للتوصل إلى اتفاق بين الطرفين حول قانون أساسي لدعم الأمريكيين العامين وعائلاتهم".

وتشمل تدابير الإنعاش الاقتصادي التي اقترحها ماكونيل، تقديم مساعدات مباشرة للأمريكيين وتخصيص 300 مليار دولار للشركات الصغيرة و200 مليار دولار لشركات الطيران وشركات قطاعات أخرى.

وأبدى زعيم الديمقراطيين في مجلس الشيوخ تشاك شومر تفاؤله، مؤكدا أنه أجرى "مكالمة هاتفية جيدة جدا ومفصلة جدا" مع وزير الخزانة ستيفن منوتشين. وقال متحدثا في مجلس الشيوخ "بحقنا عددا من النقاط التي لا تزال قيد التفاوض ونحزرت قدما جيدا".

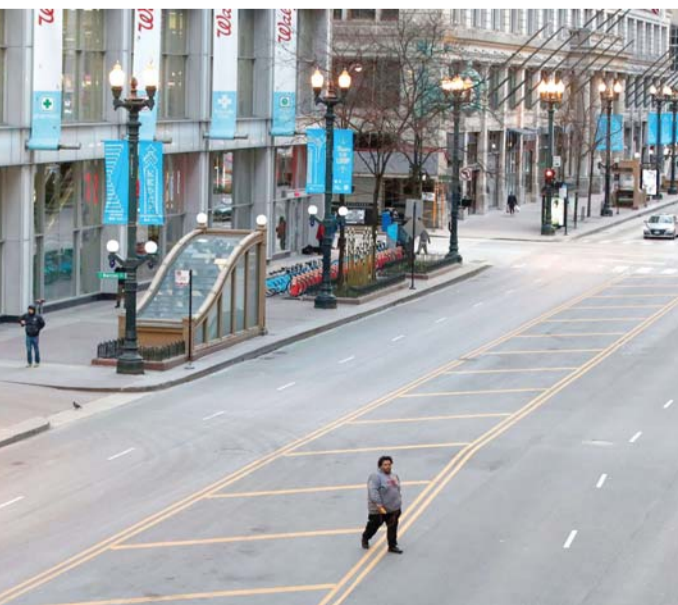
ويطالب الديمقراطيون بتوفير حماية أكبر للموظفين وتأمين تغطية للبطالة القسرية وتعزيز الدعم المالي للأسر والشركات التي تضررت من التدابير الصارمة المتخذة سعيا لإحتواء الوباء وانعاشاتها التي أصابت قطاعات عدة بالركود.

المستشفيات المهتدة بإنهاكها بأعداد كبيرة من المرضى المصابين بالفيروس. وكان الرئيس دونالد ترامب قد ذكر أن الولايات المتحدة تعد "تدابير لم يشهدها أحد من قبل... نحن نعمل بسرعة لتمهيد قانون جديد سيقدّم دعما كبيرا للشركات الصغيرة والصناعات المتضررة وتوجيه أموال بشكل مباشر إلى الأمريكيين



جميع قطاعات الاقتصاد بحاجة إلى إنقاذ

وأكد أن العائلات الأمريكية سوف تحصل على دفعات مباشرة تضمن قدرتها على الاستثمار بأواقع الف دولار لكل شخص بالغ و500 دولار لكل طفل. وقال "سيبلغ معدل الأموال المودعة أو المحروقة كشيكات لعائلة من أربعة أفراد نحو 3000 دولار". وأضاف أنه سوف يتم تخصيص أكثر من مئة مليون دولار



بسبب الوضع الحالي. وأفاد أن الخطة التي يتم التفاوض عليها في الكونغرس تشمل نحو نصف الموظفين. وقال منوتشين إن "ذلك سيسمح للمشاريع التجارية الصغيرة بإبقاء موظفيها ويضمن عودتها للعمل فور عودة الاقتصاد لوضعه الطبيعي.

للشركات الأخرى بموجب ما يعرف بالبند 13.3. وقال الوزير إنه بناء على "برامج الإقراض واسعة النطاق تحت ذلك البند، بإمكاننا استغلال القيمة المالية لدينا بالعمل مع مجلس الاحتياطي الفيدرالي".

ويشكل مبلغ أربعة تريليونات دولار نحو ربع الناتج المحلي الإجمالي السنوي في الولايات المتحدة. وتأثرت قطاعات واسعة في الاقتصاد الأمريكي بتداعيات تفشي فيروس كورونا على غرار شركات الطيران وقطاع السفن السياحية إلى جانب الفنادق وجزء كبير من قطاع الترفيه، بينما لزم الملايين من الأمريكيين منازلهم إما خوفا من الإصابة بالفيروس وإما بناء على أوامر صدرت بذلك.

وأعرب منوتشين عن تفاؤله بشأن احتمال تبني خطة مساعدات منفصلة يتفاوض عليها النواب الجمهوريون والديمقراطيون وإدارة الرئيس دونالد ترامب. وقال في هذا الصدد نتطلع لالنتهاء منها خلال الساعات المقبلة. وأعرب عن أمله بأن يتم إقرار الوباء، الاثنان، نظرا لحاجة الأمريكيين الذين تم تسريحهم من أعمالهم أو ممن يعانون من تداعيات الأزمة للأموال فوراً.

ومن شأن الخطة أن تقدم للشركات أموالا تمكنها من مواصلة الدفع للموظفين حتى وإن اضطرت للإغلاق

واشنطن - أعلن وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين، أمس، أن خطة إنقاذ طارئة تعدها الإدارة الأمريكية لصالح الأعمال التجارية التي تضررت بفعل وباء فيروس كورونا، سوف تشمل مساعدات على شكل سيولة بقيمة أربعة تريليونات دولار. وقال لشبكة فوكس نيوز إن الخطة تتضمن "حزمة مهمة يتم العمل عليها بالإشتراك مع الاحتياطي الفيدرالي لتخصيص ما يقارب 4 تريليونات دولار كسيولة يمكننا استخدامها لدعم الاقتصاد".



وتعاني الولايات المتحدة من تداعيات كورونا المستجد التي شهدتها باقي العالم إذ تم إغلاق مشاريع تجارية عديدة وتسريح موظفين بين ليلة وضحاها وإغلاق مدارس بينما يحاول الملايين التأقلم مع إجراءات عزلهم في منازلهم. وبإمكان المصرف المركزي الأمريكي في الظروف الاستثنائية تجاوز دوره التقليدي القائم على الانكفاء بإقراض البنوك ليقدم التمويل